كلية الحقوق

الحكم المختصر

الباحثة

نورهان محمود سامى الملاح

دواعي اعتماد نظام الحكم المختصر

مقدمة:

القاضي هو حجر الاساس الذى تقوم عليه العدالة لأنه هو الذى يبعثها من العدم الى الوجود ولكى يفعل ذلك لابد من ادوات مادية يستعين بها في اداء رسالته، كما لابد من نظم ملائمة تزيل ما يعترض طريقه من عقبات وتيسر له الوصول لأفضل اداء، كما ان المحاكم كمكان للفصل بين المتقاضين يجب ان يتناسب عددها مع الزيادة المضطردة في عدد القضايا المطلوب انجاز الفصل فيها، كما ان العدالة تقتضى توفير الحماية للحق في وقت معقول وبغير عناء، فالحماية البطيئة المعقدة تعد نوع من الظلم لأنها تمثل عبئا على صاحب الحق وتنتقص من قيمته،ومن ثم فلابد من دراسة كافة الاحتياطات التي تكفل الاسراع في الإجراءات القضائية وفى الوقت نفسه تحقيق العدالة لذلك كان لابد من ترسيخ نظام الحكم المختصر لاختصار اجراءات القضاء الموضوعيحيث انشئ هذا النظام بهدف تحسين كفاءة الدعاوى المدنية عن طريق اتاحة الفرصة للدعاوى والدفوع ان يتم تقريرها بدون محاكمة، وسوف نتحدث عنه بالتفصيل في المباحث التالية.

الفصل الاول: فكرة عامة عن نظام الحكم المختصر.

المبحث الاول: مفهوم الحكم المختصر.

المبحث الثاني: مزايا نظام الحكم المختصر والهدف منه.

الفصل الثاني:المجال الإجرائي لنظام الحكم المختصر.

المبحث الاول: اجراءات الحصول على طلب الحكم المختصر.

المبحث الثاني: الاعتراض على طلب الحكم المختصر.

الفصل الاول

فكرة عامة عن نظام الحكم المختصر

كانت بداية نظام الحكم المختصر في عام ١٨٥٥ مع إقرار البرلمان الإنجليزي لقانون كيتنغ، وقد نص قانون كيتنغ على نظام الحكم المختصر على أساس إفادات خطية مشفوعة بيمين بشأن تحصيل الكمبيالات والسندات الإذنية[١]، وكان نظام الحكم المختصر يعد نظاماً استثنائياً خاصاً في القضاء المدني الإنجليزي ثم بدا في التوسع تدريجيا حتى اصبح نظاما عاما[٢].

وفى عام ١٩٣٧ تم توسيع نطاق نظام الحكم المختصر حيث اصبح ينطبق على جميع الدعاوى المدنية في شعبة مجلس الملكة باستثناء عدد قليل منها[٣].

وفى اول يناير ١٩٦٤ توسع المشرع الإنجليزي في نطاق هذا الامر فاصبح نظام الحكم المختصر شاملا لكل الدعاوى التي تبدا بمحرر ملكي امام قسم الملكة او قسم المستشار بالمحكمة العالية طالما من غير الدعاوى المستثناة[٤]، كما نص المشرع على جواز اصدار حكم مختصر بالنسبة لجزء من الطلب او بالنسبة للطلب المقابل من المدعى عليه .

ويتلخص هذا النظام في اتاحة الفرصة للمدعى الذى سلك الطريق العادي ان يطلب من المحكمة منحه حكما بطلباته دون استكمال بقية الاجراءات على اساس ان المدعى ليس لديه دفاع حقيقي ويسمى حكما مختصرا لأنه يصدر بإجراءات مختصرة فهو يصدر بدون اتخاذ اجراءات التحضير وبدون محاكمة[٥].

([1])Keating's Act (Summary Procedure on Bills of Exchange Act), 1855, 18 & 19 Vict., ch. 67 (Eng); see WILLIAM D. QUARLES ET AL., SUMMARY ADJUDICATION: DISPOSITIVE MOTIONS AND SUMMARY TRIALS 85-86 (1991) and article: Summary Judgment: A proposal for Procedural Reform in the Core Motion Context Kent Sinclair Patrick Hane b William and mary law review.

([٢]) د/ وجدى راغب : نظام الحكم المختصر (الايجازى) امام المحكمة العالية فى انجلترا مجلة العلوم القانونية والاقتصادية ص٦.

([3])WA Bogart, "Summary Judgment: A Comparative and Critical Analysis" (1981) 19 Osgood Hall LJ 552 at 556.

([4])Research: Recent Developments on Summary Judgments in Canada Commercial Bar Association – North American Meeting by Peter Banks and Tiffany Bennett 30 May 2019 p2.

([٥])د/وجدى راغب : نظام الحكم المختصر (الايجازى) امام المحكمة العالية فى انجلترا مجلة العلوم القانونية والاقتصادية ص٣.

ولقد تبنت الولايات المتحدة الامريكية ايضا نظام الحكم المختصر حيث نصت المادة ٥٦ من مجموعة قواعد الاجراءات المدنية على[١]:يجوز للمحكمة أن تصدر حكماً مختصرا ضد المدّعي أو المدعى عليه في مجمل المطالبة أو بشأن مسألة معينة إذا:(أ) رأت ما يلي:

(١) أن صاحب المطالبة ليس لديه احتمال حقيقي للنجاح في المطالبة أو المسألة؛ او

(٢) أن المدعى عليه ليس لديه احتمال حقيقي للدفاع بنجاح عن المطالبة أو القضية؛ و

(ب) إذا لم يكن هناك سبب مقنع آخر يدعو إلى البت في القضية أو المسألة في محاكمة.

كما تبنت ايضا فرنسا نظاما يشابه نظام الحكم المختصر من حيث تيسير اجراءات التقاضي وهو اقتضاء الحقوق صغيرة القيمة حيث تنص المادة ١٢٥-١ المضافة بالمرسوم التشريعى رقم ١٣١ لسنة ٢٠١٦ على أنه" يجوز للمحضر مباشرة الاجراءات الميسرة بناء على طلب الدائنلاستردادالحقوق صغيرة القيمة ، وذلك بمناسبة ام تعاقدى أو دين ناشئ عن التزام ذاتطابع تعاقدى اوعن التزام ذات طابع قانونى، ولاتزيد قيمته عن المبلغ المحدد بواسطة مرسوم مجلس الدولة، ويجب الانتهاء من هذا الإجراء خلال شهر يحسب من تاريخ إرسال المحضر لخطاب مسجل بعلم الوصول للمدين بطلب مساهمته فى هذا الإجر واتفاق المدين الثابت بواسطة المحضر يوقف التقادم، يعد الاتفاق المبرم بين الدائن والمدين بواسطة المحضر بخصوص المبلغ وآليات سداده سندا تنفيذيا دون الحاجة لاجراءات اخرى، ويلتزم الدائن وحده دون غيره بمصروفات اتباع هذا الاجراء الميسر أي اكانت طبيعتها، ويحدد مرسوم مجلس الدولة الاليات المتبعة لتطبيق هذا النص ".

كما تنص تنص المادة ١٢٥-١ المعدلة بالمرسوم التنفيذى الفرنسى علىأنه "يجوز لمحضر محكمة الاستئناف التابع لها موطن المدين أو محل إقامته البدء فى الاجراءات الميسرة لاسترداد الحقوق صغيرة القيمة المنصوص عليها في المادة ١٢٥-١ من قانون التنفيذ اذا كانت قيمة الحق وفوائده لاتزيد عن ٤٠٠٠يورو[٢].

حيث انه في سابقة قضائية فرنسية، ترتب على تأخر النطق في الحكم بسبب طول اجراءات التقاضي تكليف الدولة تعويضات قدرها ٤٧٦،٠٠٠،٠٠ يورو لصالح ١٢٠ مدعيا،

([1])The Analysis and Decision of Summary Judgment Motions: A Monograph on Rule 56 of the Federal Rules of Civil Procedure By David J. Barrans, Hirsch William and W. Schwarzer Federal Judicial Center 1520 H Street, N.w., Washington, January 1991 p3.

([٢]) د/ محمود مختار عبدالمغيث محمد: الحقوق صغيرة القيمة وفقا لقانون التنفيذ الفرنسى " فى ضوء أخر تعديلاته الصادرة بالمرسوم التنفيذى رقم ٢٨٥ لسنة ٢٠١٦ الصادرفى ٩ مارس ٢٠١٦.

وذلك من اجل انكار العدالة، وقد اعتبرت المحكمة الابتدائية لمدينة موmeaux (الواقعة في الشمال الشرقى للعاصمة باريس ان التأخيرات الطويلة جدا وغير المبررة التي عرفتها جلسات نظر دعواهم امام محكمة الشغل conseil de prud'homme تشكل انكارا للعدالة، وقد عللت المحكمة حكمها بان انكار العدالة يكون قائما عندما لا تستطيع الدولة وضع وسائل وادوات العمل الضرورية امام العدالة لحسم النزاعات في آجال معقولة، وان نزاعات الشغل تقتضى صدور احكام سريعة لايجب ان تتعدى سبعة اشهر، والحال ان الاجراءات في الملفات موضوع الادعاء تجاوزت السنتين، وان بعضها وصل الى خمس سنوات، ولذلك ادانت المحكمة الدولة الفرنسية وحكمت عليها ان تؤدى لكل متقاض من ١٢٠، تعويضا حددته في مبلغ يتراوح ما بين ٣٠٠٠ و ٤٥٠٠ يورو حسب الوقت الذى استغرقته قضيته.

المطلب الاول

مفهوم الحكم المختصر

القاعدة العامة في ادارة المحكمة للدعوى هي أن جميع القضايا يجب أن تعرض للمحاكمة لكي يبت فيها نهائيا، وهذا الأمر خاص عندما يتعلق أي عنصر من عناصر القضية بواقعة متنازع عليها وذلك لأن النظام القانوني لانكلترا وويلز يعتبر أن الطريقة الوحيدة للبت في مسائل الوقائع هي أن تستمع المحكمة إلى أدلة حية ويخضع الشهود فيها للاستجواب،ولكن هناك بعض الاستثناءات ترد على القاعدة العامة وهى كالاتى[١].

نظام الحكم المختصر: وبموجبه يمكن لأي من الطرفين تقديم طلب لاصدار الحكم المختصر ولكي ينجح هؤلاء في تحقيق هذه الغاية فيتعين عليهم أن يقنعوا المحكمة بأن ادعاء الطرف الآخر أو دفاعه ليس له أي احتمال حقيقي للنجاح، وإذا أراد الطرف الآخر أن يتجنب الطلب فيجب عليه أن يقنع المحكمة بأن هناك مسألة محل نزاع حقيقي تستدعى المحاكمة وعليه ان يتقدم بشهادة خطية لاثبات ذلك، وهذا يعني أنه من غير المحتمل أن تكون الحالات التي تنطوي على وقائع متنازع عليها مناسبة للبت فيها بطريق الحكم المختصر.

وتقوم فكرة نظام الحكم المختصرعلى اتاحة الفرصة للمدعى الذى بدا اجراءاته بالطريق العادي ان يطلب من المحكمة منحه حكما بطلباته دون استكمال المراحل العادية للاجراءاتالتي تستغرق وقتا طويلا وتكاليف باهظة على اساس ان المدعى عليه ليس لديه دفاع فيها ويعلن هذا

([1])Article: A guide to litigation process in England and Wales including guidance on the disclosure pilot scheme: By Mark Lim and Paula Barry 20 July 2021.

الطلب الى المدعى عليه وتحدد جلسة للنظر فيه امام النائب وليس امام القاضي فاذا لم يستطع المدعى عليه اقناع النائب ان لديه دفاع حقيقي اصدر حكما للمدعى بطلباته ويسمى حكماً مختصراً لأنه يصدر دون اجراءات تحضيرية او محاكمة امام القاضي[١]، وبذلك يمكن ان نضع تعريفاً للحكم المختصر فهو الحكم الذى يصدر من المحكمة بناء على طلب يقدمه احد اطراف الخصومة الى القاضي المختص بدون اتباع الاجراءات المعتادة لرفع الدعوى اختصارا اجراءات التقاضي العادية للحصول على حماية سريعة وميسرة للحق او المركز القانونى المنشود دون الاخلال بحقوق الدفاع[٢].

ويمكن وضع تعريف اخر لنظام الحكم المختصر فهو نظام اجرائى يستخدم اثناء التقاضي المدنى من اجل البت في القضية بسرعة وبدون محاكمة وهو يستخدم عندما لايكون هناك نزاع بشأن الوقائع المادية للقضية ولذلك لايجوز اصدار الحكم المختصر في اجراءات الرهن الحيازى او ضد الشخص الذى يتمسك بالحيازة بعد انتهاء مدة استئجاره وفقا للقاعدة ٣/٢٤ [٣].

فوفقا لهذه التعريفات يمكن للمدعى من الحصول على حكم بحقه دون اتخاذ اجراءات التحضير وكشف المستندات واستجواب الخصوم وبدون اجراءات المحاكمة ومن ثم فهو يوفر للمدعى الوقت والمصاريف كما أنه لايهدر حقوق الدفاع للمدعى عليه حيث تتاح له فرصة ابداء دفاعه قبل صدور الحكم ضده، فالمحكمة لاتصدر حكما مختصرا الا اذا تيقنت من انتفاء أى دفاع جدى للمدعى عليه، فنظام الحكم المختصر لا يحرم المدعى عليه من تقديم دفاعه ولكنه يحرمه من استعمال اجراءات التقاضي العادية لعرقلة الحصول على الحماية القضائية للحق ولمجرد عرقلة هذه الاجراءات وكسب الوقت.

(٢) يجوز للمحكمة أن تصدر حكماً مستعجلاً ضد المدعى عليه في أي نوع من الإجراءات باستثناء:

(أ) إجراءات حيازة أماكن سكنية ضد:(١) الراهن؛ او (٢) المستأجر أو الشخص الذي يحتفظ به بعد انتهاء مدة استئجاره، والذي تتم حمايتة وفقا لقانون الإيجار ١٩٧٧٢ أو قانون الإسكان ١٩٨٣(ب) الدعاوى البحرية العينية

([١]) مرجع سابق : د/وجدى راغب : نظام الحكم المختصر (الايجازى) امام المحكمة العالية فى انجلترا ص٣.

([2])THE ENGLISH LEGAL SYSTEM (Sixth edition) Gary Slapper and David Kelly p28.

([٣])تنص القاعدة٣/٢٤ على : (١) يجوز للمحكمة أن تصدر حكماً مستعجلاً ضد صاحب المطالبة في أي نوع من الإجراءات.

المطلب الثاني

مزايا نظام الحكم المختصر والهدف منه

يشكل نظام الحكم المختصر احد اهم مظاهر تيسير اجراءات التقاضيفي المواد المدنية في القانون الإنجليزي[١]، كما يمتاز نظام الحكم المختصر بانه وسيلة عامة لايقتصر على طائفة من الحقوق يحددها المشرع كما انه وسيلة تقديرية فيجوز للمدعى ان يطلب الحكم المختصر او لايطلبه فهو امر جوازى له،كما ان نظام الحكم المختصر نظام مرن حيث يتيح امكانية اصدار حكم مختصر في طلب مقابل[٢].

ويمتاز نظام الحكم المختصر ايضا بانه يوفر حماية سريعة وميسرة للحقوق والمراكز القانونية دون اهدار حقوق الدفاع حيث انه يختصر اجراءات التقاضي من خلال تمكين المدعى من الحصول على حكم بحقه دون استجواب الخصوم وبدون اتخاذ اجراءات التحضير وبدون اجراءات المحاكمة وبالتالى فهو يوفر للمدعى الوقت والتكاليف[٣]، كما انه يوفر آلية فعالة للمحكمة لكي تبت في القضايا في وقت مبكر حيث ترى المحكمة أن المحاكمة غير ضرورية بعد استعراض أفضل الأدلة المتاحة من الطرفين، فصدور الحكم المختصر بمرافعة كاملة يضيع الكثير من الوقت[٤]وايضا لايهدر حقوق الدفاع للمدعى عليه حيث تتاح له فرصة ابداء دفاعه قبل صدور الحكم ضده فالمحكمة لاتصدر حكمها الا اذا تاكدت من عدم توافر دفاع للمدعى عليه[٥]،كما يمتاز هذا النظام ايضا بانه يؤدى الى تقليل عدد القضايا التي تصل منها الى مرحلة المحاكمة وذلك لتخفيف العبء على القضاة وعدم انشغالهم بقضايا عبثية وتافهة لايوجد لدى المدعى عليه فيها أي دفاع بخصوصها الغرض منها مجرد تأخيراستعادة المطالب العادلة[٦]، وتركيز جهدهم على القضايا التي تتضمن نزاعا جديا وحقيقيا وبمعنى اخر يساعد التوسع في نظام الحكم المختصر على تخفيف الاعباء التي تتحملها المحاكم عن طريق السماح بالتصرف

---

(1) **Article: Essay The Efficiency of Summary Judgment by Edward Brunet p689.**

(2)**Article: Introduction to civil proceedings in England and Wale by Michael Davison 2016 p4.**

(3)**Article: applying-for-a-summary-judgment by Lucy trivlian.**

(4)**Article: Summary Judgment Part 4.4 of the Civil Procedure Act by the Hon. Justice Clyde Croft1 Supreme Court of Victoria p3.**

(5)**Article: Second Thoughts about Summary Judgment - The Yale Law Journal By Samuel Issacharofft and George Loewensteintt p76.**

(6)**Article : SUMMARY JUDGMENT MOTIONS – TIPS & TRAPS1 p5.**

في المطالبات التي ليس لها اساس قبل المحاكمة[١]، كما ان نظام الحكم المختصر يهدف الى التعجيل والاقتصاد في الحصول على حكم عندما تكون ظروف القضية تقتضى ذلك ولاتحتاج الى مدة طويلة لتحضيرها واصدار حكم فيها[٢].

يكفل نظام الحكم المختصر ايضا للحقوق حماية قضائية اكثر فاعلية مما يؤدى الى توفير الثقة في المعاملات وزيادة الائتمان فالقاضىلايصدر حكما مختصرا الا اذا تيقن ان المدعى عليه ليس له دفاع حقيقي[٣]،اما فيما يتعلق بالحضور الى المحكمة ليس هناك حاجة لاى شخص الحضور الى المحكمة في طلب اصدار الحكم المختصر حيث ان المحكمة لن تستمع الى أي دليل شفوى لهذا السبب ليس هناك حاجة للحضور امام المحكمة، ومع ذلك، يجب على جميع الشهود في المحاكمة حضور جلسة الاستماع وهذا يوفر ايضا كثيرا من الوقت[٤].

ولقد حرصت الانظمة القضائية على وضع ضمانات للتقاضى تكفل تحقيق العدل والمساواة بين المتقاضين فأوجبت ان يكون للجميع ذات الضمانات من خلال ان يكون لهم الحق في اللجوء الى ذات القضاء وبنفس الاجراءات، ولكن على المتقاضين عدم الانحراف بهذا الحق وعدم اساءةاستعمال حق التقاضي او التعسف في استعماله او الغش في الخصومة سواء من جانب المدعى او المدعى عليه[٥]والقضاء هو ملاذ الافراد وحصن حقوقهم وحرياتهم ولذا كان لابد من توفير اقصى الضمانات التي تكفل تحقيق العدالة بين المتقاضين ومن اهم مقتضيات تحقيق العدل في المجتمع هو النهوض بخدمة العدالة من كافة نواحيها في اسرع وقت وتحقيق عدالة سريعة ناجزة سهلة وميسرة لكافة المواطنين (فكرة العدالة الناجزة)[٦] وتقترن العدالة دائماً بالقضاء الذي يسهر رجاله عليها، ويدأبون على تحقيقها سواء في تطبيق القانون على المنازعات

([1])Article: Second Thoughts about Summary Judgment Author(s): Samuel Issacharoff and George Loewenstein Reviewed work(s): Source: The Yale Law Journal, 1990 p100.

([2])Article: THE SUMMARY JUDGMENT by CHARLES E. CLARK AND CEARLES U. SAiMENOW p2.

([٣])الامر ٢٤ من مجموعة قواعد الاجراءات المدنية.

([4])Article: applying-for-a-summary-judgment by Lucy trivlian.

([٥]) د/ محمد حلمى ابو العلا : البطء فىالتقاضى الاسباب والحلول دراسة تحليلية انتقادية-٢٠١٥- ص٣٧.

([٦]) ويقصد بفكرة العدالة الناجزة تحقيق العدالة بين المتقاضين وارساء اسسها ومضامينها الموضوعية والشكلية وذلك من خلال منظومة متكاملة تشمل القضاة والمتقاضين والمشرعين والمسؤلين عن تنفيذ الاحكام وتطبيق القوانين وغيرهم (كافة السلطات التشريعية والقصائية والتنفيذية).

أو فيإجراءات تطبيقه على المتقاضين، فالقضاء المستقل المحايد أداة لتحقيق العدالة وضمان لتطبيقها وتعميق جذورها في المجتمع[١].

كما إن سيادة القانون هي الأساس في تطبيق العدالة بحيث يقف كل الناس أمامه ويخضعون لأحكامه لا فرق بين إنسان وآخر يطبق على الكبير والصغير، وعلى المسئول وغير المسئول فهو مجموع القواعد التي تسنها الدولة من أجل تنظيم شؤون البلاد والعباد وتسيير أمورها، ووضع النظم والضوابط التي تطبق على جميع الأشخاص في علاقاتهم الاجتماعية، وفي علاقاتهم مع الدولة وهي التي تنظم الأمور المدنية والتجارية، والجزائية وهي التي ترسي أصول الحكم[٢].

وصلة المساواة بالعدالة صلة وثيقة ومتينة، إذ أنه في أحيان كثيرة يتوقف تحقيق العدالة على تطبيق المساواة بين المتقاضين، أو يكون مضمون المساواة متضمناً لمعنى العدالة، فالمساواة – في حقيقتها – ضرب من ضروب العدالة، لأن العدالة تقتضي تحقيق المساواة بين جميع أفراد الشعب أمام القانون، وعدم التفرقة بينهم في تطبيقه أمام القضاء، متى اتحدت ظروفهم ومراكزهم القانونية وإذا حدث خرق لمبدأ المساواة أمام القضاء في مجتمع من المجتمعات بأية وسيلة من الوسائل، سواء بمصادرة حق التقاضي لطائفة أو لطوائف معينة من الناس، أو بالتمييز في المعاملة بين المتقاضين، او بغيرها من الوسائل، فلن يكون للعدالة وجود في ذلك المجتمع (مبدا المساواة بين الخصوم)[٣].

الا ان ثمن هذه الضمانات هو بطء اجراءات التقاضي وتاخير الفصل في الخصومات ويقصد بظاهرة البطء فيالتقاضي وجود بعض الانظمة او القواعد الاجرائية سواء التي تعرقل سير الدعوى وتؤدى الى تاخير الفصل في القضايا وتكديسها في المحاكم[٤]، كما يعد موضوع "بطء إجراءات التقاضي" من الموضوعات المهمة فمما لاشك فيه أن أول مقتضيات العدالة تحكم بكفالة حق المواطنين في اللجوء إلى قاضيهم الطبيعي لرد العدوان عن حقوقهم أو حرياتهم وما

---

(١) د/ عبد الغني بسيوني عبد الله : مبدا المساواة امام القضاء وكفالة حق التقاضى.

(٢) مقالة: عدالة القانون فى المساواة بين الناس بقلم جمال الدين طاهر.

(٣) يعد مبدا المساواة بين الخصوم مظهر من مظاهر حياد القاضى حيث ان خلاي فض خصم على اخر فالجميع امام القاضى سواسية حيث تنص المادة العاشرة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر من الجمعية العامة للأمم المتحدة في العاشر من ديسمبر سنة ١٩٤٨ على أن "لكل إنسان الحق، على قدم المساواة مع الآخرين، في أن تنظر قضيته أمام محكمة مستقلة نزيهة نظراً عادلاً علنياً للفصل في حقوقه والتزاماته وأية تهمة جنائية توجه إليه".

(٤)د/ابتسام مبارك المهيرى: تيسير اجراءات التقاضى من خلال التنظيم القانونى لطرق الاعلان القضائى ص٧.

يترتب على هذا الحق من ضرورة حصولهم على الإنصاف القضائي في مدة معقولة بدون إبطاء وبغير عناء ؛ لأن العدالة البطيئة نوع من الظلم، قد يكون أشد وطأة على النفس وأكثر إيلاما من خسارة النزاع أو الحرمان من حق التقاضي.

واصبحت العدالة مطلب صعب المنال بسبب البطء في التقاضي، فقد يرجع سبب بطء اجراءات التقاضي الى القضاة فقلة عدد القضاة في المحاكم سيساهم بشكل كبير في بطء عملية التقاضي لان القاضي هو المنوط به دفع عجلة التقاضي وحماية حقوق وحريات الافراد كما قد يرجع سبب البطء ايضا في اجراءات التقاضي الى المتقاضين انفسهم من خلال قيامهم برفع دعاوى كيدية ووهمية وتقديم ادلة ودفوع كاذبة ليس لها اساس من الصحة من اجل عرقلة سير الاجراءات وتأخير الفصل في القضية[1].

وظاهرة البطء في اجراءات التقاضي تعتبر ظاهرة عالمية في الكثير من الدول باستثناء القليل جدا والتي وضعت اجراءات لتبسيط هذه الاجراءات وسرعة انجاز العدالة، لافتين إلى أن مسألة الاسراع في اجراءات التقاضي قد تكون بسبب التدقيق وضمان اتخاذ كافة الاجراءات التي تكفل تحقيق العدالة.

وفى النهاية يعد هذا النظام وسيلة لتفادى نظام البطء في اجراءات التقاضي وعرقلة الدعوى فهو يمنح فرصة للقضاة لمباشرة وظيفتهم بحرية كاملة وبدون ضغوط كما ان المتقاضين يحصلون على حقوقهم بدون مشقة وعناء، كما ان الحكم الموجز يعمل بشكل أساسي على تغيير توازن القوة بين المدعين والمدعى عليهم من خلال رفع التكاليف والمخاطر على المدعين في مرحلة ما قبل المحاكمة من التقاضي مع تقليل التكاليف بالنسبة للمدعى عليه، فهو يعد من الانظمة الحديثة نسبيا على النظام القانونى الانجلو سكسونى.

([1])د/ محمد حلمى ابو العلا : المرجع السابق ص ٤٠.

الفصل الثانى

المجال الإجرائي لنظام الحكم المختصر

تقتضى دراسة نظام الحكم المختصر تحديد اجراءات الحكم المختصر حتى يتسنى لنا معرفة المرحلة التى يجوز فيها للمدعى المطالبة بالحكم المختصر والتحقق من الاجراءات التى يختصرها هذا الحكم وبيان الاثار المترتبة على هذا الحكم.

المبحث الاول

إجراءات الحصول على الحكم المختصر

يمكن لصاحب المطالبة أن يطلب إصدار حكم مختصر بمجرد أن يقدم المدعى عليه إقرارا بالخدمة أو دفاعا، أو إذا منحت المحكمة الإذن بذلك، ولا يجوز للمدعى عليه أن يقدم طلبا لإصدار حكم مختصر إلا بعد أن يكون قد قدم إقرارا بالخدمة أو دفاعا[١].

وللمحكمة سلطة إصدار حكم مختصر لصالح المدعي في أي نوع من الإجراءات، وبالإضافة إلى ذلك تتمتع المحكمة بسلطة إصدار حكم مختصر ضد المدعى عليه في معظم الإجراءات – باستثناء تلك المتعلقة بحيازة أماكن سكنية؛ والإجراءات المتعلقة بالدعاوى البحرية العينية.

وفي حالة تحديد جلسة استماع لنظر طلب الحكم المختصر، يجب إخطار المدعى عليه بالطلب (أو كلا الطرفين عندما تكون الجلسة محددة بمبادرة من المحكمة) قبل ١٤ يوما على الأقل من التاريخ المخصص للجلسة، والقضايا التي ستبت فيها في جلسة الاستماع.

ويجب على المدعى عليه أن يقدم أي دليل ردا على الطلب قبل ٧ أيام على الأقل من جلسة الاستماع، ويمكن لمقدم الطلب بعد ذلك أن يرد بمزيد من الأدلة من تلقاء نفسه عن طريق إيداعه قبل جلسة الاستماع بثلاثة أيام واضحة على الأقل[٢].

ولابد من توافرعدة شروط لقبول طلب الحكم المختصر وهى كالاتى:

١–ان يكون الطلب داخل نطاق الحكم المختصر.

٢–توافر المفترضات الاجرائية لطلب الحكم المختصر.

٣–توافر المقتضيات القانونية للطلب اى بتقديمه وفقا للشكل الذى حدده القانون[٣].

([1])a brief guide to PRE–EMPTIVE PROCEDURES AND REMEDIESArticle : kIII IT EARLY A paper for Property Litigation Association Autumn Training Day on Thursday, 7th November 2013ByDavid Holland p4, 5.

([٢])٢٤/٥ من مجموعة قواعد المحكمة العليا.

([3])Article: Civil Litigation: Summary Judgment by Lucy Trevelyan.

اولا: ان يكون الطلب داخل نطاق الحكم المختصر:

إن قواعد المحكمة العليا هي التشريع الفرعي الرئيسي بشأن الإجراءات المدنية في انجلترا، وبموجب قواعد المحكمة، هناك اربع طرق لبدء الدعوى المدنية امام المحاكم العالية[١]:

(١) المحرر الملكى (writ of summons).

(٢) الصحيفة الافتتاحيية (originating of summons).

(٣) العريضة الافتتاحية (originating motion).

(٤) الالتماس (petition).

ويتعين على المدعى لبدء الدعوى، ان يقدم طلبا الى المحكمة لاصدار وثيقة تسمى المحرر الملكى (writ of summons) او الصحيفة الافتتاحية (originating summons) ويجب ان تقدم للمدعى عليه[٢].

فالمحرر الملكى يعتبر مناسبا للحالات التي يوجد فيها نزاع جاد بشأن الوقائع، اما الصحيفة الافتتاحية فهى تكون مناسبة للحالات التيلايوجد فيها نزاع جاد بشأن الوقائع، فالنزاع يتعلق بنقاط قانونية او يتعلق فقط بتفسير بعض النصوص والمصطلحات في وثيقة قانونية ، وفى حالة بدأ الاجراءات باجراء الصحيفة الافتتاحية، يجوز للمدعى ان يبدأ الاجراءات بالمحرر الملكى اذا كان ينوى ان يطلب حكما مختصرا

وبالمقارنة بالمحرر الملكى، اجراء الصحيفة الافتتاحية هو إجراء أبسط وأسرع لحل المنازعات، وبالتالى ليس هناك حاجة للعمل بنظام الحكم المختصر في هذه الاجراءات حيث انها بطبيعتها اجراءات مبسطة وسريعة[٣].

ويقتصر تطبيق نظام الحكم المختصر على الاجراءات التى تبدا بحرر ملكى[٤]، والحكمة من هذا هى انها الاجراءات المطولة والاكثر تعقيدا فى القانون الانجليزى ولذا تثور بالنسبة لها مشكلة الاختصار التى يستجيب لها هذا النظام والحقيقة ان هذه الاجراءات تعتبر هى الاجراءات الاصلية فى القضاء المدنى الانجليزى لانها وليدة الاجراءات القديمة فى الشريعة العامة وقواعد العدالة[٥].

---

(١)**مرجع سابق : د/وجدى راغب ص٣٦.**

(2)**Article: what should be noted about civil proceedings by Guide to General civil proceedings in High court and District court March2009 p4.**

(3)**Article: Modes of by the supreme court Singapore Commencing an Action.**

(٤)**الامر ١/١٤ (٣) HIGH COURT (CIVIL PROCEDURES) RULES, 2004.**

(5)**History of procedure in England By Melville Madison Biglow Harvard University 1880 P151.**

بينما تعد الانواع الاخرى من الاجراءات مبسطة وحديثة نسبيا ولذا نجد ان مجموعة قواعد المحكمة العليا تبدا بتنظيم الاجراءات اللازمة لرفع الدعوى[١]، وتخصص لها اكبر عدد من اوامرها وهى على اى حال الاجراءات الواجب اتباعها بالنسبة لاغلب الدعاوى المدنية امام قسم الملكة كما يتم اتباعها ايضا امام قسم المستشار فى بعض الدعاوى[٢]، وبناءا على ذلك فان نظام الحكم المختصر يطبق على دعاوى العقود ودعاوى المسئولية التقصيرية[٣]، ودعوى طلب تعويض ودعوى التنفيذ العينى للعقد بيع او مقايضة او ايجار[٤]، سواء اقترنت بطلب التعويض او لم تقترن به ودعاوى فسخ هذه العقود، وايضا اثارة مسالة قانون اجنبى والمطالبة بدين ثابت في ورقة تجارية[٥].

ويجب اتباع هذه الاجراءات فى دعاوى المسئولية عن الاعمال غير المشروعة والدعاوى المؤسسة على الغش ودعاوى التعويض عن قتل شخص او اصابته او الاعتداء على ملكيته او الاخلال بوعد الزواج او ببراءة اختراع[٦].

---

(1)Article: Introduction to civil proceedings in England and Wales Michael Davison p2.

(2)Article: Summary Judgment: A Comparative and Critical Analysis W. A. Bogart Article4. P.566.

(٣)د/محمد محمد بدران ص٧٩.

(4)Article: kIll IT EARLY a brief guide to PRE-EMPTIVE PROCEDURES AND REMEDIES p5.

(5)Article: Summary Judgment By Bernard L. ShientagMay 26, 2011 p. 188.

(٦)(الامر ٢/٥) قواعد الاجراءات المدنية. تنص القاعدة ٢/٥ على الإجراءات التي يجب أن تبدأ بالأوامر:

٢- فيما يتعلق بأي حكم من أحكام أي قانون مكتوب أو اى حكم من هذه القواعد، وبموجبه يشترط صراحة أن تبدأ أي إجراءات بخلاف ما هو منصوص عليه بأمر او محرر ملكى ويجب أن تبدأ الإجراءات التالية، مع ملاحظة أي شيء في القاعدة ٤، بالأوامر، أي بالإجراءات -

ا- التي يطالب فيها المدعي بأي تعويض عن أي ضرر غير التعدي على الأرض.

ب- التى تستند مطالبة المدعى فيها على ادعاء بالاحتيال.

ج- التي تقدم فيها المدعي بطلب بالتعويض عن الأضرار التي لحقت عن الاخلال بواجبات العمل (سواء كان الواجب قائما بموجب عقد أو بحكم ينص عليه أو بمقتضى أي قانون مكتوب أو بصرف النظر عن أي عقد من هذا القبيل) إذا كانت الأضرار المطالب بها تشتمل على أو تتضمن أضرارا فيما يتعلق بوفاة أي شخص أو فيما يتعلق بالضرر الذي يلحق بأي ممتلكات.

د- التي تقدم فيها المدعي بدعوى بالتعويض عن الأضرار الناجمة عن الاخلال بوعد بالزواج.

هـ- في حالة تقديم المدعي دعوى فيما يتعلق بانتهاك براءة اختراع..

فالقاعدة هى جواز اصدار حكم مختصر باى طلب طالما بدات اجراءاته بمحرر ملكى وذلك ايا كان موضوع الطلب او اطرافه[١]، كما يجوز للمدعى فاى وقت ان يطلب الى المحكمة اصدار حكم ضد المدعى عليه على اساس ان المدعى عليه ليس لديه اى دفاع عن كامل او جزء من المطالبة المدرجة فى الامر او فى بيان المطالبة[٢]، كما يجوز طلب حكم مختصر اذا كان موضوع الطلب تعويضا او تنفيذا عينيا لعقد سواء كان عقد صريح اوضمنى[٣]، ففيما يتعلق بالعقد الصريح يجب ان يتم تصفية المطالبة وهذا ينبع بطبيعة الحال من اشتراط ان يكون الاجراء هو "استرداد دين أو طلب مبلغ نقدى يعتبر تصفية المطالبة الشرط الرئيسي للإجراء المختصر او امرا من المحكمة للخصم او مجرد تقرير حق مثل الملكية بل يجوز ايضا طلب حكم مختصر فى دعوى طلب حساب[٤]، ولايشترط ان يكون الطلب معين المقدارفيجوز طلب حكم مختصر فى طلب تعويض غير معين المقدار على اساس ان المدعى عليه ليس لديه دفاع الا فيما يتعلق بمقدار التعويض[٥].

حيث ان طلب الحكم المختصر يكون متاح في المطالبات التي يطلب فيها الحصول على تعويض قضائي وكذلك المطالبات التي يطلب فيها تقديم حسابات اوتقارير أو استفسارات، وهي متاحة أيضا في المطالبات التي يطالب فيها بإعادة السلع والبضائع على وجه التحديد[٦].

كما يجوز طلب حكم مختصر سواء كان اطراف الاجراءات افرادا عاديين اواشخاصا اعتبارية كالشركات وفى هذه الحالة يجب ان يمثلهم محامى ()solicitor[٧].

([1])Article: Civil Litigation: Summary Judgment by Lucy Trevelyan.

([2])summary judgment part 4.4 of the civil procedure Act (the hon.justice clydecroft) supreme court of victoria p4.

([٣]) قاعدة ٢/٢٢(١).

([4])Article: THE SUMMARY JUDGMENT BY CHARLES E. CLARK AND CEARLES U. SAiMENOW p425.

([٥]) امر ١/١٤ من قواعد الاجراءات المدنية تنص على : إذا كان قد صدر في دعوى تطبق عليها هذه القاعدة بيان مطالبة على المدعى عليه، وكان المدعى عليه قد مثل في الدعوى ، يجوز للمدعي على أساس أن المدعى عليه ليس لديه أي دفاع فى المطالبة المدرجة في الأمر أو لجزء معين من هذه المطالبة، أو ليس لديه أي دفاع عن مثل هذه المطالبة أوفى جزء منها الافيما يتعلق بمبلغ التعويض المطالب به ، أن يطلب إلى المحكمة الحكم ضد المدعى عليه، ويجوز له ان يصدر حكما تمهيديا مختصرا بتقديرالتعويض.

([6])Article: KILL IT EARLY p6.

([7])Article: what should be noted about civil proceedings? Guide to General civil proceedings in High court and District court March2009 P5.

– كما يجوز ان يطلب المدعى عليه استصدار حكم مختصر بالطلب المقابل الذى قدمه فى مذكرة دفاعه[١]، بحيث يساوى القانون بينه وبين المدعى فيعامله معاملة المدعى بالنسبة لهذا الطلب كما يعامل المدعى الاصلى معاملة المدعى عليه مبدأ المساواة بين الخصوم وذلك حتى لايضطر المدعى عليه الى ان يرفع دعوى جديدة مبتداة بطلبه حتى يحصل على حكم مختصر مما يؤدى الى تعدد الاجراءات وزيادة المصاريف ويجوز ايضا للمدعى عليه ان يطلب اصدار حكما مختصرا بطلبه المقابل حتى ولو كان الطلب الاصلى من الطلبات المستثناة طالما ان طلبه المقابل ليس من الطلبات المستثناه[٢].

كما يجوز اصدار الحكم المختصر بالنسبة لطلب من الطلبات فقط او لجزء من الطلب فيجوز للمدعى كما يجوز للمدعى عليه فى حالة تعدد طلبات ايا منهم ان يطلب اصدار حكم مختصر لاحداها فقط وفى هذه الحالة يصدر الحكم المختصر بالنسبة لهذا الطلب وتستمر الاجراءات بالطريق العادى بالنسبة لبقية الطلبات.

والهدف من ذلك هو انه اذا كان للمدعى طلبات متعددة فانه يستطيع ان يرفع من اجلها دعوى واحدة ومع ذلك له ان يطلب حكما مختصر لاحداها دون الحاجة اللى رفع دعوى مستقلة بهذا الطلب حتى يطلب فيه حكما مختصرا واذا طلب المدعى حكما مختصرا بالنسبة لعدة طلبات فانه يجوز للمحكمة ان تمنحه حكما مختصرا للطلب الذى توافرت فيه الشروط وتامر بالسير فى الاجراءات العادية بالنسبة لبقية الطلبات[٣].

والحكم المختصر يكون متاح تقنيا في دعوى التعويض عن المصادرة سواء كانت تتعلق بأماكن سكنية أم لا[٤]، ويجوز لمن يطالب بدين ان يطلب حكما مختصرا بجزء منه او ان يطلب حكما مختصرا بكل الدين فيصدر الحكم بجزء منه على اساس ان المدعى عليه ليس لديه دفاع فى هذا الجزء وتستمر الاجراءات بالطريق العادى بالنسبة لبقية الدين، وهذا التوسع فى نطاق نظام الحكم المختصر يؤدى الى عدم تعطيل الفصل فى الطلبات المطروحة امام المحكمة بسبب المنازعة فى بعضها او فى جزء منها فقط.

ثانيا: المفترضات الاجرائية لطلب الحكم المختصر:

يشترط لاستصدار الحكم المختصر توافر مجموعة من الاجراءات ، فقد علمنا ان نظام الحكم المختصر يقتصرعلى الدعاوى التى تبدأ بمحرر ملكى امام قسم الملكة او قسم المستشار

([1])Article: summary judgement part4.4 of the civil procedure act P8.

([2])Article: PROCEDURAL HISTORY: THE DEVELOPMENT OF SUMMARY JUDGMENT BY IlanaHaramati P182.

([3])Article: KILL IT EARLY p4.

([4])Article: KILL IT EARLY p3.

بالمحكمة العالية، ولكن القانون يشترط أن تكون اجراءات هذه الدعاوى قد بدأت فعلا بالطريق العادى، واتخذت فيها كافة اجراءات المرحلة الافتتاحية، فضلا عن اعلان تقرير الطلب للمدعى عليه حتى يستطيع المدعى ان يطلب اصدار حكم مختصر بدلا من ان يصدر له حكم بالطريق المعتاد وبناء على ذلك يجب ان يسبق طلب الحكم المختصر الاجراءات الاتية:

اولا: استصدار المحرر الملكى بالدعوى (the writ):

طلب الحكم المختصر لايقبل الا اذا كانت الدعوى المرفوعة امام المحكمة قد بدأت اجراءاتها بمحرر ملكى[١]، حيث ان اجراء استصدار المحرر الملكى هو اجراء يجب اتباعه لاصدار الحكم المختصر[٢].

فهو شرط من شروط استصدار الحكم المختصر، فلم تشترط مجموعة قواعد المحكمة العليا شكلا معينا يجب اتباعه عند استصدار المحرر الملكى، المختصر ويجوز تقديم الطلب سواء كان المحرر الملكى مظهرا ببيان موجز عن موضوع الدعوى او كان مظهرا بتقرير الطلب[٣].

والمحرر الملكى هو الوثيقة التي تبدأ بها الاجراءات[٤]، اذا المحرر الملكى هو الشكل الوحيد من الاجراءات التي تنشأ بالنسبة لجميع الدعاوى في المحكمة العليا ومحكمة المقاطعة[٥].

وعندما يتم التظهير على المحرر الملكى على وجه الخصوص، فلا يلزم تقديم بيان مطالبة، ولكن يعتبر التظهير هو بيان المطالبة، ويجب أن يبين التظهير صلة المدعى عليه بقضية المدعي[٦].

([1])Article: Summary Judgment: A Comparative and Critical Analysis by W. A. Bogart.

([2])THE SUMMARY JUDGMENT by CHARLES E. CLARK AND CEARLES U. SAiMENOW.

([3])THE SUMMARY JUDGMENT by CHARLES E. CLARK AND CEARLES U. SAiMENOW.p. 424.

([4])د/ وجدى راغب : مرجع سابق ص ٧٧.

(5)Article: civil trial process Authored by Nina Hudson for the County Court of Victoria Published by the County Court of Victoria p1.

(6)Barker law made simple p341.

ثانيا: اعلان المحرر الملكى بالدعوى الى المدعى عليه[١]:

يجب لقبول طلب الحكم المختصر اعلان المدعى عليه بالمحرر الملكى قبل ١٤ يوما على الاقل من سماع الدعوى[٢] يثبت حضوره خلال ١٤ يوم من تاريخ اخطاره بتقديم الطلب[٣].

وقد قضى بانه اذا اعلن احد الشركاء فى شركة شخصية بالمحرر الملكى فان هذا يكفى لاصدار حكم مختصر ضد الشركة ذاتها[٤].

وقد يتم اعلان المدعى عليه عن طريق البريد او الفاكس او عن طريق الايميل (البريد الالكترونى) او اى من الوسائل الالكترونية الاخرى[٥]، ومن ناحية اخرى اذا اثبت المدعى عليه حضوره بدون تحفظ دون ان يعلن فان هذا يغنى عن حضوره[٦].

١- اثبات المدعى عليه حضوره:

ويعتبر مثول المدعى عليه أمام المحكمة شرطا مسبقا لتقديم طلب الحكم المختصر، ويجب على المدعى عليه ان يثبت حضوره خلال ١٤ يوم من تاريخ اخطاره بتقديم الطلب[٧]، ويمثل المدعى عليه فى الدعوى، بعد اخطاره المحرر الملكى اما فى المكتب المركزى للمحكمة العليا او فى سجل الدائرة[٨]،ويجب ان يكون المدعى عليه قد اثبت حضوره قبل تقديم طلب الحكم المختصر، فاذا لم يثبت المدعى عليه حضوره خلال المدة المحددة فى المحرر، فانه يجوز للمدعى ان يحصل على حكم غيابى ضده مما يغنيه عن طلب الحكم المختصر[٩]، وهذا الحكم

---

(1)Article: THE SUMMARY JUDGMENT by CHARLES E. CLARK AND CEARLES U. SAiMENOw P428..

(5) Article: introduction to civil proceeding by Michael davison P5.

.(3)Article: what should be noted about civil proceedings by Guide to General civil Proceedings in High court and District court P4

(4)Article: what should be noted about civil proceedings by Guide to General civil Proceedings in High court and District court P4.

(5)Article: the English legal system by jackelinmartienP89.

(٦) (امر ١/١٠) مجموعة قواعد المحكمة العليا.

(٧) الامر:

٤/٣/٢٣ HIGH COURT RULES 2004Summary Judgment: A Comparative and Critical Analysis W. A. Bogart p585.

(٨) امر ١٢ (١) مجموعة قواعد المحكمة العليا.

(9)Article: practice and procedure in civil and commercial litigation by joseph mbah—ndam P190.

قد يكون نهائى او تمهيدى وفقا لطبيعة المطالبة[١]،ويجب ان يكون المدعى عليه قد اثبت حضوره قبل تقديم طلب الحكم المختصر، فاذا لم يثبت المدعى عليه حضوره خلال المدة المحددة فى المحرر، فانه يجوز للمدعى ان يحصل على حكم غيابى ضده مما يغنيه عن طلب الحكم المختصر[٢]، وهذا الحكم قد يكون نهائى او تمهيدى وفقا لطبيعة المطالبة[٣].

ويلزم لتقديم الطلب ان يكون اثبات المدعى عليه حضوره بدون تحفظ، لانه اذا كان الحضور بتحفظ فانه ينبغى النظر فى العيوب الاجرائية التى يتحفظ بالنسبة لها[٤]، فقد يؤدى هذا الى الحكم باعتبار الدعوى كأن لم تكن مما ينفى امكانية طلب الحكم المختصر فاذا لم يتمسك بهذه العيوب فى الميعاد او تمسك بها ورفض طلبه فان اثبات حضوره يصبح بلا تحفظ ويجوز للمدعى فى هذه الحالة ان يطلب حكما مختصرا، وبناءا على ذلك فان اثبات حضور احد الشركاء فى الشركة الشخصية يجيز طلب حكم مختصر ضد الشركة، ويجب على المدعى عليه ان يوجه اخطارا الى المدعى بالمثول امام المحكمة، وهذا يجب ان يتم فى غضون ثمانية ايام بعد انتهاء مدة خدمته وفقا للوقت المحدد بموجب المحرر، ويجوز للمدعى عليه ان يمثل فاى وقت قبل صدور الحكم[٥].

والغرض من مذكرة المثول هو إبلاغ المحكمة والمدعي بالعزم على المثول أمام المحكمة للاعتراض على ادعاء المدعي[٦]، و يجب اعلان المدعى عليه بتقرير الطلب، بهدف تمكينه من العلم بوقائع الدعوى وبيان دفاعه بشأنها حيث يجب ان تشتمل على تضمن بيانا موجزا عن

([1])Article: cases filed before 1 November 2014 Before Filing a Civil Case by Magistrate's Court Last updated on: 4/10/2019, HANDBOOK FOR CIVIL LITIGANTS IN PERSON: SUPREME COURT OF BERMUDA P20.

([2]).(Article: Practice and procedure in civil and commercial litigation by joseph mbah—ndam p190.

([3])Article: cases filed before 1 November 2014 Before Filing a Civil Case by Magistrate's Court Last: updated on 4/10/2019, HANDBOOK FOR CIVIL LITIGANTS IN PERSON: SUPREME COURT OF BERMUDA P20.

([٤]) قضية In Bank of Ireland v Roarty: ويؤكد حكم صادر مؤخراً عن المحكمة العليا أن الحضور المشروط للدعوى في أيرلندا لا يتوفر إلا في ظروف محدودة ـ عندما يكون اختصاص المحكمة بالنظر في الدعوى على الإطلاق محل طعن مباشر By seanparton and megan hopper 16 february 2018.

([5])Article: Appearance Before Filing a civil Case – Encyclopaedia Britannica – 11 th edition– Cambridge university press p217.

([6])Article : Law Suits in Singapore Litigation & Dispute Resolution and Terence hua Last updated 10.02.2020.

طبيعة المطالبة و التعويض الذي يسعى إليه صاحب المطالبة وعلى سبيل المثال اذا كانت الدعوى تتعلق بالمطالبة بالمال، فيجب ان تتضمن بيانا بقيمة المال[١]، واذا كان الاصل ان المدعى يطلب استصدار الحكم المختصر اذا اثبت ان المدعى عليه ليس لديه دفاع حقيقى لنجاح الدعوى[٢]، الا انه يجوز للمدعى عليه اذا كان لديه دفاعا بشأن المطالبة فيجب عليه ان يقدمه للمدعى ويرسل نسخة منه الى المحكمة مع اثبات دفاعه،وفي حالة عدم تسليم المدعى عليه بيان الدفاع في غضون الوقت المحدد، يجوز للمدعي أن يحصل على حكم غيابى من أمين سجل المحكمة أو القاضي، وفقا لنوع المطالبة[٣].

الا ان المدعى عليه قد يقدم دفاعا وهميا، لذلك قضى بجواز تقديم طلب الحكم المختصر بعد اعلان المدعى عليه دفاعه[٤].

ثالثا:المفترضات القانونية لطلب الحكم المختصر:

يجوز للمدعى بعد تحقق المفترضات السابقة ان يطلب اصدار حكم مختصر له دون اتخاذ الاجراءات التحضيرية ودون محاكمة اذا اعتقد ان المدعى عليه ليس له دفاع فى الدعوى، ويقتضى القانون ان يعلن هذا الطلب للمدعى عليه مصحوبا بشهادة مكتوبة، وسوف نستعرض اجراءات طلب الحكم المختصر:

١- استصدار صحيفة الطلب:

يصدر طلب الحكم المختصر بناءا على صحيفة تصدر من قسم الدعاوى بمكتب المحكمة العليا[٥]، وهىعبارة عن الشكل العام المتبع لتقديم الطلبات التحضيرية فى الخصومة مثل صحيفة التعليمات[٦] (امر ٢٥) وغيرها، ويلزم تقديم صحيفة الطلب لتحديد التفاصيل الأساسية للمطالبة، مع اشتمالها على بيان موجز عن طبيعة سبب الدعوى وبيان عن سبل الانتصاف التي

([1]) the English legal system tenth edition 2009-2010 by Garry slapper and David this edition published in the Taylor & Francis e-library , 2009 p350.

.

Article: CIVIL TRIAL PROCESS by County Court of Victoria Authored by Nina Hudson for the County Court of Victoria p2.

([3])Article: steps in a civil case by ministry of the attorney General.

([٤]) مرجع سابق : د/ وجدى راغب ص٨٠.

([5])Article tips and traps by Richard Grogan 11May 2021 p10.

([6])Article : Litigation in the cayman islands by LorcanTiernan and john fox september2021p4.

يسعى اليها صاحب المطالبة[١]، ويجب أن يكون الطلب مدعوما بشهادة مكتوبة للتحقق من الوقائع التي تستند إليها المطالبة[٢].

٢- الشهادة المكتوبة:

يمكن تعريفها بانها البيانات التى تقدم طواعية من قبل طرف واحد، يتم صياغته كتابة، يؤدي اليمين أو يؤكد ماورد بالشهادة من بيانات أمام شخص مخول قانونا بأداء القسم امامه[٣]، وتعد الشهادة المكتوبة الضمان الوحيد ضد شهادة الزورمن جانب المدعى، وهى اكثر الطرق شيوعا لاثبات الادلة فى الحكم المختصر[٤].

يجب ان يتم تقديم الشهادة المكتوبة عند تقديم طلب اصدار الحكم المختصر عن طريق امر بالحضور[٥]، ولكن يجوز تقديم الشهادة بعد اصدار امر الاستدعاء[٦]، واعتقاد الشاهد بانه لايوجد دفاع حقيقى بالنسبة للطلبات المذكورة[٧]، مالم يثبت المدعى عليه بشهادة خطية او ادلة اخرى الوقائع التى يمكن ان يراها القاضى الذى ينظر فى الطلب كافية لمنحه حق الدفاع[٨]، ويجب ان يقوم المدعى شخصيا بتقديم الشهادة الخطية او اى شخص يستطيع ان يشهد على

([١])مرجع سابق : باركر ص٣٤٢.

([2])Article: Summary Judgment: A Comparative and Critical Analysis by W. A. Bogart. p567

([3])Article: Motion for Summary Judgment A Guide to Resources in the Law Library Copyright ©2019 Edition, By Judicial Branch, State of Connecticut. All rights reserved p18.

([4])Article: THE SUMMARY JUDGMENT-CHARLES E. CLARK AND CEARLES U. SAiMENOWp430.

([5])) Article : summary judgement part 4.4 of civil procedure Act (thehon justice clyde craft supreme court of victoria) p4.

([6])Article: YALE LAW JOURNAL THE SUMMARY JUDGMENT-CHARLES E. CLARK AND CEARLES U.SAiMENOWp430.

([7])Article: summary judgment in Texas: state and federal practice by judge David hittnerlynneliberalynneliberato p74, Article: THEUNCONSTITUTIONAL APPLICATION OF SUMMARY JUDGMENT IN FACTUALLY INTENSIVEINQUIRIES by Craig M. Reiser p198.

([8])Article: The Summary Judgment by Bernard L. Shientagp187.1935.

الوقائع التى يقدمها المدعى طالما اذن له المدعى بذلك[١] مثل الموظف فى الشركة المدعية او اى شخص لديه معلومات غير مباشرة تلقاها عن شخص اخر او يعتقد بحدوثها ولا بد له ان يبين مصدر المعلومات، وتقدم الشهادة الخطية في سجل المحكمة، ولابد من تقديم نسخ من الإفادة الخطية إلى الأشخاص الآخرين المذكورين في الدعوى القضائية[٢].

ويجوز أن يتم تقديم الشهادة الخطية (أ) على أساس المعرفة الشخصية، أو (ب) على أساس معلومات معروفة للشخص الذي يقدم الشهادة الخطية واعتقاد ذلك الشخص، وإذا أدى الشهادة الخطية على أساس المعلومات والمعتقد، يجب الكشف عن مصدر المعلومات في الشهادة الخطية[٣].

ويمكن معالجة العيوب الطفيفة فى افادة المدعى (فى حالة ماذا كانت الشهادة معيبة او ناقصة) من خلال شهادة لاحقة يقدمها المدعى عند نظر الطلب[٤].

وقد تؤدي الإفادات الخطية المقدمة بنية سيئة أو لغرض التأخير فقط إلى فرض عقوبات تشمل التكاليف وأتعاب المحامي واهانة المحكمة[٥]، واذا لم يكن بوسع المدعى عليه ان يقدم افادة خطية مشفوعة بيمين بنفسه او عن طريق محاميه او عن طريق ادلة قاطعة او بوسائل اخرى لاقناع المحكمة بان هناك دفاعا حقيقيا عن الوقائع الموضوعية التى تعتبر كافية لمنحه حق الدفاع، يمكن للمحكمة فى هذه الحالة ان تصدر حكما[٦]، ويقدم اخطار بالطلب ونسخة من الشهادة الخطية مشفوعة بيمين واى مستندات اخرى تتعلق به الى المدعى عليه قبل اربعة ايام من اليوم المذكور فى الاخطار للاستماع الى الطلب[٧]، ويقتضى القانون ان يتم اعلان الطلب بالطريقة العادية لاعلان الاوراق القضائية فلا يشترط ان يتم الاعلان لشخص المدعى عليه كما فى حالة اعلان المحررالملكى بالدعوى[٨]، ولا يقتصرإثبات الحكم المختصر على الشهادات الخطية ولكن يمكن للأطراف تقديم مجموعة من ادلة الإثبات الإضافية بما في ذلك الأحكام

([1])Article:.Summary Judgment in Maryland by C. Christopher Brown.p190.

([2])Article: A Guide to Preparing Your Affidavit July 2010 , produced by Justice Education Society of BC and Community Legal Assistance Society (CLAS.

([3])The rule 13/18 from ALBERTA RULES OF COURT.

([4])Article: THE SUMMARY JUDGMENT–CHARLES E. CLARK AND CEARLES U. SAiMENOW p431.

([5])Article: SUMMARY JUDGMENTS IN TEXAS p193.

([6])Article : summary judgement : comparative and critical analysis w.A.bogart p555.

([٧]) قاعدة ١٤/ ٢ HIGH COURT (CIVIL PROCEDURES) RULES, 2004.

([٨]) مرجع سابق : د/محمد محمد بدران ص٣٣.

والصورو الشهادات من المحاكمات السابقة، والنصوص المستنسخة من جلسات الاستماع الإدارية، وسجلات المحكمة فى القضايا الاخرى وبيان الوقائع من محاكمة سابقة والاقرار القضائى بالوقائع التى تم البت فيها[١].

يؤدى الشاهد شهادته شفويا فى الجلسة (امر٢/٣٨) ولكن القانون الانجليزى ينظم (توفيرا لوقت القضاء) وسيلة لتقديم الشهادة مكتوبة الى المحكمة،ولم تحدد مجموعة قواعد المحكمة العليا ميعادا معينا لتقديم الشهادة المكتوبة وانما اقتضت فقط ان يتم اعلانها مع صحيفة الطلب للمدعى عليه[٢]، وأي إقرار من الإفادات الخطية يقدم بنية سيئة أو لغرض التأخير فقط، تأمر المحكمة فورا على الطرف الذي يستخدمهم بأن يدفع للطرف الآخر مبلغ النفقات المعقولة التي تسبب تقديم الإفادات الخطية للطرف الآخر في تكبدها، بما في ذلك أتعاب المحامين المعقولة[٣].

ثالثا: نظر طلب الحكم المختصر:

يتم نظر طلب الحكم المختصر بواسطة النائب فى المكتب الرئيسى للمحكمة العليا فلا ينظر الطلب بواسطة القاضى حيث ان مهمة القاضى الفصل فى الطلبات التى تحال للمحاكمة[٤]، حيث ان العلة من الحكم المختصر هو الحصول على الحكم بدون محاكمة، ويتم نظر طلب الحكم المختصر في جلسة يحضرها كلا من المدعى والمدعى عليه ويجوز ان يحضر عنهما الوكيل القضائى (solicitor)[٥]، وعند نظر الطلب يجوز للنائب اصدار حكم لصالح مقدم الطلب او رفض الطلب واعطاء توصيات اخرى بشان ادارة القضية[٦]، ولن تكون جلسة الاستماع محاكمه مصغره بشأن الوقائع، بل ستستمع المحكمة إلى حجج الطرفين فيما

([1])Article: Trends in Summary Judgment by Joe S. Cecil, Rebecca N. Eyre, Dean Miletich and David Rindskopf Practice: 1975–2000 Federal Judicial Center 2007 p20.

([2])Article: Summary Judgment in Maryland C. Christopher Brown p213.

([3])The Analysis and Decision of Summary Judgment MotionsBy Director Judge William W Schwarzer and Deputy Director Russell R. WheelerFederal Judicial Center, 1520 H Street, N.W., Washington, DC 20005 p84.

([٤]) مرجع سابق د/ وجدى راغب ص١٠١ ، Article :when Are conclusions of law Made in a summary Judgement Motion Binding on the Trial Judge ? by Marco P.Falco issued march 2017 p1.

([٥]) مقال سابق : لوسى تريفليان ٢٤/٥/١/(١)(٢) قواعد الاجراءات المدنية.

([٦]) Part 4.4 of the Civil Procedure Act* p3.

يتعلق بما إذا كان ينبغي الأمر بإصدار حكم مختصر، ويتمثل دور المحكمة في تقرير ما إذا كانت القضية لا توجد فيها احتمالات حقيقية للنجاح، ويمكن الفصل فيها بإجراءات مختصرة[١].

الفصل في طلب الحكم المختصر:

يمكن للمحكمة ان تصدر حكما لصالح مقدم الطلب سواء كان هو المدعى او المدعى عليه[٢]، ويجوز للمحكمة أن تصدر حكماً مختصرا بناء على طلب المحكمة ذاتها، إذا اقتنعت بأنه من المرغوب فيه أن يتم التصرف بإجراءات مختصرة في الدعوى المدنية[٣]، كما يمكن للمحكمة ان ترفض صراحة طلب الحكم المختصر[٤]، ويتم رفض طلب الحكم المختصر، عندما يكون الدفاع قائماً على وقائع تثبت ظاهريا بأدلة مستندية أو سجل رسمي، مالم يقدم المدعي، بموجب شهادة خطية مشفوعة بيمين، أو أي دليل آخر، الوقائع التي قد يراها القاضي الذي ينظر في الطلب كافية لإثارة مسألة تتعلق بوقائع هذه الأدلة المستندية أو السجل الرسمي وحسمها[٥].

النتائج المترتبة على تطبيق نظام الحكم المختصر:ستكون نتيجة تطبيق الحكم المختصر إحدى النتائج التالية:

١- الحكم لصالح مقدم الطلب فيما يتعلق بكل القضية او أي جزء منها.

٢- استبعاد أو رفض المطالبة[٦].

٣- امر شرطي. وسيسمح القرار المشروط للدفاع والادعاء بالمحاكمة إذا استوفى الطرف المعني الشروط المنصوص عليها[٧].

اصدار الحكم: عند صدور الحكم، يجوز للطرف الذى صدر الحكم لصالحه تنفيذ الحكم، ومن المحتمل أن يتضمن الحكم الأمر الخاص بالتكاليف أيضا[١].

([١])امر ٢٤/٥/١(٢) وفى حالة الطلبات المقدمة من المدعى بموجب الامر ١٤ ، كان ينتج عن هذا الامر منح المدعى عليها اجازة غير مشروطة للدفاع.

([2])Article: Summary Judgment Procedure for North Carolina by James H. Chadbourn4/1/1936 p222.

([3])Article : english civil procedures by neil Andrews p36,37.

([4]) Article: Civil Litigation: Summary Judgment by lucytrevlyan.

([٥])٢٤/٥/١(٣) وهذا الخيار ينطوي على دحر لمقدم طلب الحكم المختصر ، ولكن ليس الدحر الكلى للدعوى الرئيسية، التي تظل سالمة وقد تستمر إلى المحاكمة.

([6])Article: the modern civil process judicial and alternative forms of dispute reesoluion in England by Neil Andrews and mohrsiebek 2008 p88.

([7])Article: summary judgment applications (defences, hearings & appeals) By HALL ELLIS Solicitor copyright 2016 – 2021.

ويمكن للطرف الذى خسر الدعوى أن يطلب من المحكمة إعادة النظر في الحكم أو الغاء الحكم أو منح محاكمة جديدة، و يستطيع الطرف الذى صدر الحكم لصالحه أن يتخذ الخطوات اللازمة لتنفيذ الحكم، مثال ذلك اذا كان الحكم يتعلق بالمال يمكن لهذا الطرف أن يحصل على المال المستحق بموجب الحكم[٢].

يجوز للمحكمة ابطال او تعديل الحكم[٣]:

(أ) اذا تبين ان المدعى عليه لديه احتمال حقيقي لنجاح الدفاع في الدعوى،

(ب) عندما يبدو للمحكمة أن هناك سببا وجيها آخر وراء ذلك:

(١) ينبغي أن يلغى الحكم أو يعد لبناءا عليه ؛

(٢) وينبغي السماح للمدعى عليه بالدفاع عن المطالبة.

مصاريف طلب الحكم المختصر(التكاليف):القاعدة العامة هو الحكم بالمصاريف على الخصم الذى خسر القضية[٤]، وللمحكمة سلطة تقديرية فيفي تحديد التكاليف[٥]، فقد تأمر المحكمة بتعويض كبير ضد أحد الأطراف إذا تصرف هذا الطرف على نحو غير معقول عند تقديم الطلب أوالرد عليه أو "تصرف بنية سيئة لغرض التأخير[٦]، وتعود مصاريف الدعاوي كقاعدة عامة لتقدير المحكمة كأتعاب محامي المرافعات (Barrister) ونفقات محامي الإجراءات (Solicitors) ورسوم المحكمة وغيرها من المصاريف، غير أن العادة هي أن تأمر المحكمة بتحميل من خسر الدعوى هذه المصاريف[٧].

([1])Article: What Comes After a Summary Judgment? Reviewed by: Rebecca K. McDowell, J.DNovember 04, 2018 By: TeoSpengler.

([2])Part 13/3(1) Ministry of justice civil procedure rule.

([3])Part 13/3(1) Ministry of justice civil procedure rule.

([4])Article: An overview of civil proceedings in England and wales by out-law Guide 05 Aug2011.

([5])Article: Clearing the Path – The Availability of Summary Judgment Following the Decision of Hryniak v. Mauldin By: Jennifer A. Reid p2.

([٦])القاعدة ٢٠/٦تنص على : يجوز للمحكمة أن تحدد وتأمراحد الاطراف بدفع مصاريف طلب اصدارالحكم المختصر كتعويض كبير إذا: (أ) تصرف هذا الطرف على نحوغير معقول من خلال تقديم الطلب أو الرد عليه ،او(ب) تصرف هذا الطرف بسوء نية بغرض التأخير.

([7])Article: What Comes After a Summary Judgment?.

المبحث الثانى
الاعتراض على طلب الحكم المختصر

والاعتراض هو بيان مكتوب يشرح فيه الطرف المعترض للقاضى لما لايحق للطرف الاخر ان يحصل على كل مايطالب به فى طلبه[١].

حيث تسمح إجراءات الفصل المبكر للأطراف بأن تتقدم بطلب لاستبعاد دعوى أو دفاع في مرحلة مبكرة من الإجراءات، وذلك عادة على أساس وجود عيب واضح في الدعوى أو الدفاع، ومن أمثلة إجراءات الفصل المبكر إجراء الشطب بموجب قواعد الاجراءات المدنية الانجليزية، ويجوز للمحكمة أن تصدر حكما بشطب الدعوى سواء من تلقاء نفسها او بناءا على طلب احد الاطراف[٢]، ويجب أن تصدر أي معارضة على طلب الحكم المختصر وأن تقدم قبل ١٤ يوما على الأقل من تاريخ الجلسة ما لم تأمر المحكمة بخلاف ذلك اذا كان هناك سبب وجيه يستدعى ذلك[٣]، ويجوز للطرف الاخر في غضون عشرة أيام من تقديم الطلب إلى المحكمة، أن يقدم طلبا بتمديد الوقت للرد على الطلب ويقبل الموظف هذا الطلب ويسبب ظهور هذا الطلب في الجدول الزمني القصير بما لا يقل عن ثلاثين يوما بعد تقديم الطلب ويتعين على الطرف الاخر ان ينظر فى الإفادات الخطية والأدلة المستندية المتاحة الاخرى للمعارضة قبل خمسة ايام على الاقل من تاريخ الطلب المدرج فى الجداول وتقدم الإفادات الخطية وغيرها من الأدلة المستندية التي لم تكن جزءا من الملف بحيث تخدم فى المرافعة، ويجب على الطرف المعارض لاصدار حكم مختصر اثبات أساساً إستدلالياً ليبين وجود اى مسألة حقيقية تتعلق بالوقائع المادية[٤]، وللاعتراض على طلب الحكم المختصر ، لا بد من إظهار أن هناك احتمالا للنجاح ويجب أن يكون هذا الاحتمال حقيقيا وليس زائفا أو خياليا[٥]، لذلك ينبغى على الطرف الذى يعترض على طلب الحكم المختصر ان يجمع الادلة التى تثبت وجود منازعة حقيقية حول

([1])Article : How to oppose A motion for summary judgment June 7,2017 by Sonja Ebron.

([2])Article: Summary Disposition Procedures in International Arbitration by Charlie Caher Jonathan Lim p1.

([3])Article: Tips for Optimizing Your Opposition to a Summary Judgment Motion –post author by Julie Brook , Esqpost date January 28, 2011 p10.

([4]) Article : Motion for Summary Prepared by Connecticut Judicial Branch 2019 Edition p5.

([5])Article : summary judgment applications (defences, hearings & appeals) Copyright 2016 – 2020 • Hall Ellis Solicitors • All Rights Reserved.

الوقائع المادية للقضية بصرف النظر عنقوة تلك الادلة[١]، فعلى سبيل المثال، يجوز للمدعى فى نزاع يتعلق بالعقد ان يدعى عدم وجودای نزاع على ان العقد صحيح، وفى هذه الحالة يجوز للمدعى عليه ان يعترض على طلب الحكم المختصر من خلال تقديم ادلة على ان العقد تم بطريق الاحتيال ومن ثم فانه غير صحيح[٢].

وبناءا على ذلك، يجوز للمحكمة في أي وقت أن تصدر حكما ضد المدعي إذا كان المدعى عليه لديه دفاع حقيقي بشأن الوقائع الموضوعية[٣].

كما يقع على عاتق المدعى عليه عند الاعتراض على طلب الحكم المختصر اثبات ان واحد او اكثر من المفترضات الاجرائية لم يتحقق[٤]،كما يجوز له الاعتراض على طلب الحكم المختصر، اذا اثبت ان اجراءات طلب الحكم المختصر غير صحيحة كما لو كان هناك عيبا في الشهادة المكتوبة او ملحقاتها[٥].

ومن بين الأسباب التي قد تؤدي إلى شطب هذه القضية إذا كان بيان المطالبة لا يكشف عن أي سبب معقول لرفع الدعوى أو الدفاع عنها، بل إنه يشكل إساءة استغلال لعملية المحكمة [٦]، ويجب أن تكون الاعتراضات على أدلة الأحكام المختصرة محددة، وعدم الاعتراض على شكل أدلة الحكم المختصريعد تنازلا عن أي عيوب تتعلق بالشكل[٧].

ويمكن إثارة الاعتراضات على الادلة المتعلقة بالحكم المختصر لاول مرة عند الاستئناف ويمكن أن تثار اعتراضات على مضمون الادلة التي تصدر في إطار حكم مختصر للمرة الاولى عند الاستئناف[٨].

([1])Article: How to File an Opposition to aMotion for Summary Judgment by CENTRALDISTRICT OFCALIFORNIA October 2018.

([2])Article: How to Defeat a Motion for Summary Judgment By: Abby Lane.

([3])Part 4.4 of the Civil Procedure Act* p4.

([4])Article When Opposing a Summary Judgment Motion, Don't Forget to Object to your Opponent's Evidence by Gordon Levinson January 15, 2019 p483.

([5])Article: SUMMARY JUDGMENTS IN TEXAS.

([6])Article: Summary Disposition Procedures in International Arbitration by Charlie Caher Lim Jonathan p1.

([7])Article: How to oppose A motion for summary judgment June 7,2017 by Sonja Ebron.

([8])An example of a substantive defect is an objection that evidence is conclusory. E.g., McMahan v. Greenwood, 108 S.W.3d 467, 498 (Tex. App.—

ويجب على المدعى عليه ان يقدم ادلة ايجابية للاعتراض على طلب الحكم المختصر[١]، كما يجب على المدعى عليه ان يقدم شهادة خطية او اقرارا وأي مستندات اخرى تدعم معارضته على طلب الحكم المختصر[٢]، ويجب تقديم هذه الشهادة الى المحكمة وتقديم نسخة اخرى للمدعى[٣].

ويجب على المدعى عليه أن يبين حقائق ووقائع محددة من خلال تقديم شهادات خطية أو مقتطفات ذات صلة من افادات او اقوال أو إجابات للاستجوابات أو إقرارات تبين وجود مشكلة حقيقية تستدعى المحاكمة، وعند الاقتضاء، قد يثبت للمحكمة ببساطة أن سجل الطلب يتضمن وقائع محددة كافية لإثبات وجود مسألة حقيقية[٤].

ويتم تقديم الشهادة الخطية على اساس المعرفة الشخصية ويحدد الوقائع التي يمكن قبولها كدليل[٥]، ويجوز ان يدلى بهذه الشهادة شخص اخر موكل من المدعى عليه[٦].

ويجب ان توضح الشهادة الخطية التي يقدمها المدعى عليه الوقائع التي تبرر عدم وجود أي مبرر في ادعاء المدعى[٧]، ويجوز للمدعى عليه أن يعتمدعلى الشهادات الخطية التي يقدمها الخبراء لمعارضة الأحكام المختصرة، ويجب على المحكمة في البداية أن تقرر ما إذا كانت الوقائع الواردة في الشهادات الخطية المقدمة من الخبراء مقبولة أثناء المحاكمة، وحتى إذا كانت شهادة الخبراء تتضمن وقائع مقبولة أثناء المحاكمة وتتعارض مع ادعاء مادي متعلق بالوقائع قدمه المدعى، فقد لا تتمكن من استبعاد والغاء الحكم المختصر[٨]، كما يجب على المدعى عليه

Houston [14th Dist.] 2003, pet. denied); Choctaw Props., L.L.C. v. Aledo I.S.D., 127 S.W.3d 235, 241–42 (Tex. App.—Waco 2003, no pet.

([1])Article: Summary Judgment and the Law of Unintended Consequences by Diane P. Wood p241.2011.

([2])Article:Trends in Summary JudgmentPractice1975–2000 by Joe S. Cecil, Rebecca N. Eyre, Dean Miletich& David Rindskopf p22.

([3])Article: What should be noted about civil proceedings? by civil justice reform – Guide to General civil proceedings in High court and District court.

([4])Article: The Analysis and Decision of Summary Judgment Motions by William W Schwarzer p47.

([5])Article: Motion for Summary Judgment p3.

([6])مرجع سابق : د/ وجدى راغب ص ٨٨.

([7])Article: resolving your case before trial by guide books for representing yourself in Supreme Court civil matters p7.

([8])Article: The Analysis and Decision of Summary Judgment Motions p52.

ان يقدم الدليل او الشهادة المكتوبة التي يستند اليها قبل سبعة ايام على الاقل من الجلسة، ويجب ان يخطر المدعى او وكيله القضائى باى ادلة مكتوبة قبل جلسة الاستماع بثلاثة ايام على الاقل[١]، واذا فشل المدعى عليه في بيان اوجه دفاعه، يصدر النائب حكما مختصرا لصالح المدعى، اما اذا نجح المدعى عليه في بيان دفاعه فان النائب يأذن له بالدفاع[٢]، والطرف الذي لا يقدم أي معارضة شفوية أومكتوبة للاعتراض على طلب الحكم المختصر، فيمنع من الطعن بالاستئناف[٣]، ويتعين على المدعى اذا كان يعتزم الاعتراض على الادلة المقدمة من المدعى عليه، فعليه ان يقدم ردا [٤](٦) ليوضح ان شهادة المدعى عليه لاتتضمن اساسا حقيقيا للدفاع[٥]، ورغم ان النائب قد يأمر بالادلاء بأدلة شفوية فهذا لا يعنى الخلط بين الحكم المختصر واجراء محاكمة مصغرة، فلا يزال طلب الحكم المختصر في جوهره جلسة استماع ورقية، حيث يتحكم النائب في نطاق الادلة الشفوية التي ينبغى ان تصدر والتى تقتصر على الادلة الضرورية لتحديد ماذا كانت أي من المسائل تتطلب حقا محاكمة لحلها[٦].

وفي غياب أمر صحيح يُبدي عند الاعتراض، فإن جميع أدلة الحكم المختصر، بما في ذلك أي أدلة يعترض عليها أحد الأطراف، هي أدلة صحيحة ستُنظر فيها عند الاستئناف[٧].

ويجوز للمحكمة ان تقضى بعدم قبول طلب الحكم المختصر اذا تبين لها عدم توافر شرط من شروط الطلب والتى بيناها فيما سبق وهذه الشروط هى:

١-ان يكون الطلب داخل نطاق الحكم المختصر.

٢-توافر المفترضات الاجرائية لطلب الحكم المختصر.

٣-توافر المقتضيات القانونية للطلب اى بتقديمه وفقا للشكل الذى حدده القانون. فيترتب على تخلف احد هذه الشروط، عدم قبول طلب الحكم المختصر، كما ان سوء نية الطالب يترتب عليه

([1])Article: kill it early by David Holland p8.

([2])Article : opposing A motion filed against you by Regional justice center.

([3])Article: OBJECTIONABLE Outside of summary judgment or anti-SLAPP motions, there is little guidance for courts and attorneys on evidentiary objections EVIDENTLY BY VIVIAN F. WANG September 2015 p26.

([4])Article: summary judgment in Texas p37.

([5])Article: summary judgment in Maryland p205.

([6])Article : summary judgment Has its Day in court by Janet walker p713.

([7])article: Objecting to Summary judgment evidence in State court. P2

عدم قبول طلب الحكم المختصر ويعنى ذلك ان يكون لدى المدعى علما بان المدعى عليه لديه دفاع حقيقى[١].

يتم تحديد طلب رفض او الغاء الحكم المختصر بناءا على اساسين[٢]:

اولا: لم يذكر الطلب سبب الدعوى[٣].

ثانيا: عدم اختصاص بشأن موضوع الدعوى.

سلطة المحكمة في الاذن بالدفاع وعدم قبول طلب الحكم المختصر:

اولا: سلطة المحكمة في الاذن بالدفاع:

في جلسة الاستماع ، يجوز أن يصدر النائب حكماً كلياً أو جزئياً، أو يجوز له ان يمنح اذنا بالدفاع، بشروط أو بدون شروط[٤].

ويجب منح الاذن بالدفاع كلما كانت هناك مسألة يجب ان تخضع للمحاكمة، حتى وإن كان النائب يعتقد أن المتهم سيخسر، وإذا خلص النائب إلى عدم وجود دفاع، فإنه يأمر بإصدار الحكم، وبعد ذلك يكون المدعي هو الدائن بحكم القضاء[٥]، ويبدو أنه حتى عندما لا تكون الوقائع محل نزاع، ينبغي منح إذن للدفاع عن الحالات التي تطرح فيها مسألة قانونية صعبةوما لم تكن النقطة واضحة، وما لم تكن المحكمة مقتنعة بأنها لا يمكن الاختلاف بشانها حقا، فإن إجازة الدفاع سوف تُمنَح[٦].

ولا ينبغي أن يُمنع المدعى عليه من الدفاع إلا إذا كان من الواضح تماما أنه ليس لديه أي دفاع في الدعوى قابلة للنقاش، حيث يجوز منح إذن للدفاع دون قيد أو شرط أو بشروط فيما يتعلق بالضمان أو الوقت أو طريقة المحاكمة أو ما قد يرى القاضي أنه مناسب، وتُمنح هذه

---

(١)مقال سابق : لوسى تريفليان – تقديم طلب للحصول على حكم مختصر.

(2)Article: A Summary Judgment Procedure for North Carolina by James H. Chadbourn. 4/1/1936 P216

(٣) تتم التفرقة بين حالتين حالة الطلب الصحيح الذى يتضمن سبب خاطئ من اسباب الدعوى وحالة الطلب الخاطئ الذى يتضمن سبب صحيح من اسباب الدعوى ، فطلب الالغاء يقتصر على الحالة الاولى.

(٤)(٢٩٢) الامر ٨/١٨/أ وإذا ما منحت المحكمة الاذن بالدفاع سواء كان مشروط او غير مشروط ، فيكون لها سلطة البت في الدعوى على الفور.

(5)The Hon. Justice Clyde.byPart 4.4 of the Civil Procedure Act Judgmentsummary.

(6)Article: Summary Judgment: A Comparative and Critical Analysis W. A. Bogart.

الإجازة عندما يُظهِر المدعى عليه دفاعاً يخوله الحق في المحاكمة[١]، حيث يجب على المدعى عليه اقناع المحكمة بوجود دفاع يقتضى المحاكمة وفقا للاجراءات العادية لمنحه الاذن بالدفاع[٢].

ففيما يتعلق بتطبيق الأحكام المختصرة، يتعين على أصحاب المطالبات أن يظهروا أنهم يستحقون الحكم وأن الدفاع ليس لديه أي احتمال حقيقي للنجاح ولايوجد سبب اخر يدعو للمحاكمة، وحتى إذا لم يكن صاحب المطالبة قد صدر بحقه حكم، فإن المحكمة تستطيع أن تقرر أن قضية المدعى عليه قد لا تكون قوية بما يكفي للسماح للمدعى عليه بالدفاع بدون شرط وهكذا، يمكن أن تمنح المحكمة المدعى عليه إجازة مشروطة وليس غير مشروطة للدفاع[٣]، ولأن الأمر بإجازة مشروطة للدفاع سيتضمن عادة دفع المال إلى المحكمة، فإن هذا قد يؤدي إلى قدر كبير من الضغوط التي تفرض على المدعى عليه [٤].

وبمعنى اخر يمنح المدعى عليه اذن بالدفاع والمضي في الطريق العادي للمحاكمة عندما يقنع المحكمة بأنه لديه بحسن نية دفاع عن الدعوى، سواء في مسائل تتعلق بالحقائق أو القانون أو كليهما، أو أنه كان من الواجب أن تكون هناك محاكمة[٥]، ويجوزمنح إجازة مشروطة للدفاع في حالة الشك في صدق الدفاع في الدعاوى المختصرة[٦]. وإذا أثار المدعى عليه مسائل قابلة للمحاكمة تشير إلى أنه يدافع عن نفسه بصورة عادلة أو معقولة، وإن لم يكن دفاعاً إيجابياً جيداً،ويحق للمدعى عليه عادة الحصول على إذن غير مشروط للدفاع عنه[٧].

([1])Article: THE SUMMARY JUDGMENT by CHARLES E. CLARK AND CEARLES U. SAiMENOWp433.

([2])Part 4.4 of the Civil Procedure Act (Judgment summary).

([3])Article: civil procedure part 24 – How Real Prospect is A Real Prospect of Success by Jane Ching p6.

([4])Article: Non-Trial Advocacy- A case study approach by Stephen Nathan son ,llb published in Great Britain 2001 by Cavendish limited p111.

([5])THE HAMLYN LECTURES THIRTY-EIGHTH SERIES THE FABRIC OF ENGLISH CIVIL JUSTICE By Sir Jack I. H. Jacob, Q.C Published in 1987 by Stevens & Sons Ltd p123.

([٦])مقال:

conditional leave to defend may be granted in case of doubt regarding the genuineness of: defence in summary suits published on July 16,2019 by prachiBhardwaj.

([٧])مقال All you need to know about Summary Suit By nawlendu February 9, 2018.

وإذا اعترف المدعى عليه بأن جزءاً من المبلغ الذي يطالب به المدعي يستحق منه، لا يمنح الاذن للدفاع إلا إذا أودع المدعى عليه المبلغ الذي اعترف بأنه مستحق الدفع على هذا النحو في المحكمة[١]، وإذا لم يكن المدعى عليه قد طلب الحصول على إذن للدفاع أو إذا قدم طلب من هذا القبيل ورُفض، او إذا لم يمتثل المدعى عليه للشروط التي منح فيها الإذن، يصبح من حق المدعي أن يصدر الحكم لصالحه على الفور[٢].

فاذا كانت المطالبة تستند الى الاحتيال فيترتب على ذلك السماح بالمحاكمة ، حيث انه لم يعد هناك أي حد مطلق للحصول على حكم مختصر عند الادعاء بالاحتيال[٣].

ثانيا: عدم قبول طلب الحكم المختصر:

الاوامر التي تصدر عن المحكمة وفقا للباب ٢٤ تشمل:

١- اصدار حكم في الدعوى،

٢- الغاء او رفض الطلب،

٤- رفض الدعوى،

٤- اصدار امر شرطى[٤].

وهناك عدة اسباب يتم فيها تقرير عدم قبول الطلب هو عدم توافر شروط طلب الحكم المختصر وسوء نية الطالب، كما بينا من قبل ان شروط طلب الحكم المختصر هى[٥]:

١- ان يكون الطلب داخل نطاق الحكم المختصر.

٢- توافر المفترضات الاجرائية لطلب الحكم المختصر.

٣- توافر المقتضيات القانونية للطلب أي بتقديمه وفقا للشكل الذى حدده القانون، حيث يترتب على تخلف احد هذه الشروط، عدم قبول طلب الحكم المختصر، كما ان سوء نية الطالب يترتب عليه عدم قبول طلب الحكم المختصر ويعنى ذلك ان يكون لدى المدعى علما بان المدعى عليه لديه دفاع حقيقي.

([1])IDBI Trusteeship Services Ltd. Vs. Hubtown Ltd, http://www.livelaw.in/supreme-court-elucidates-principles-governing-grant-leave-defend-summary-suit/.

([٢])مقال سابق :All you need to know about Summary Suit.

([3])Urexham Association football Club v Crucial move ltd (2006) EwCA civ 237 at (57) case: مقال سابق kill it Early by David..

([٤]) الباب ٢٤/٥/١ من مجموعة الاجراءات المدنية.

([٥]) مقال سابق : لوسى تريفليان – تقديم طلب للحصول على حكم مختصر.

حيث ينص الامر ١٤على عدم قبول الطلب مع الزام المدعى بمصاريف الطلب فورا، إذا تبين أن القضية ليست في إطار هذا الأمر أو أن المدعي كان يعلم أن المدعى عليه اعتمد على ادعاء يخول له الحصول اذن غير مشروط للدفاع عن الدعوى[١].

ويتضح من ذلك الامر ان القاضي يقرر عدم قبول الطلب في حالة عدم توافر شروطه ومعنى ذلك ان يكون الطلب من الطلبات المستثناه لطلب الحكم المختصر كما لو رفع الطلب ضد التاج او كان الطلب يتعلق بالدعاوى العينية البحرية، وعدم توافراحد المفترضات الاجرائية والمقتضيات القانونية كتقديم الطلب دون اعلان تقرير صحيح للطلب او عدم اقترانه بشهادة مكتوبة صحيحة[٢]، كما ان سوء النية من قبل المدعى له عامل كبير في عدم قبول الطلب كما نص الامر ٦/١٤/جحيث ان المدعي كان يعلم أن المدعى عليه اعتمد على ادعاء يخول له الحصول اذن غير مشروط للدفاع عن الدعوى، كما قد يقرر القاضي عدم قبول الطلب، اذا تبين له ان الأدلة المقدمة في القضية غير كافية[٣].

كما قد يقرر القاضي عدم قبول الطلب، اذا تبين له ان الأدلة المقدمة في القضية غير كافية[٤]، وإذا كانت شهادة المدعي غير كافية لدعم سبب الدعوى، فينبغي رفض الطلب، وذلك على الرغم من أن المدعى عليه لم يقدم إفادة خطية مشفوعة بيمين متعارضة، أو أن يبين أية وقائع تكفي لمنحه الحق في الدفاع[٥] ولكن يمكن تفادى القرار الصادر بعدم قبول الطلب اذا تم تصحيح الشهادة المكتوبة او تقرير الطلب حيث يمكن للمحكمة ان تمنح مقدم الشهادة فرصة لتصحيح الخطأ[٦].

---

(١) الامر ١٤/٦/ج HIGH COURT (CIVIL PROCEDURES) RULES, 2004.

(٢) مرجع سابق: د وجدى راغب ص ٩٩.

(3)Article: Before and After the Summary Judgment Trilogy by Suja A. Thomas- January 2012.

(4)Theory Research Papers Series No. 11-08 Loyola University Chicago Law Journal, Vol. 43, 2012 p4.

(5)Article :The Motion for Summary Judgment and Its Extension to All Classes of Actions Louis C. Ritter EvertH. MagnusonIssued by JUDGE DAVID HITTNER.1december 1936 p44.

(6)Article: SUMMARY JUDGMENTS IN TEXAS: STATE AND FEDERAL PRACTICE.

ينص الامر ١٠/٢٤ عندما تقرر المحكمة عدم قبول الطلب ، فستقدم المحكمة توجيهات فيما يتعلق بسير الدعوى فى المستقبل[١]، فبمجرد عدم قبول الطلب، ينبغى للمدعى ان يطلب تعويض فى شكل اعادة النظر في القضية [٢]. كما إن إمكانية رفض طلب الحكم المختصر، والحكم بالتعويض يلعب دورا هاما في ردع تقديم طلبات الحكم المختصر غير السقيمة وغير المجدية في مجال الحكم[٣].

ويجوز الطعن في القرار الصادر بعدم قبول طلب الحكم المختصر[٤]، كما ان القرار الصادر من النائب يجوز الطعن فيه امام القاضيفي غرفة المشورة، الا ان القرار الصادر من القاضي بعدم قبول الطلب فيعد قرارا تحضيريا، ولذا فانه لايجوز الطعن فيه امام محكمة الاستئناف الا باذن منه او من محكمة الاستئناف[٥].

([1])PRACTICE DIRECTION 24 – THE SUMMARY DISPOSAL OF CLAIMS Updated: Monday, 30 January 2017

([2]) Article: The Efficiency of Summary Judgment by Edward Brunet Lewis & Clark Law school.2012 p 689

([3])article : The Efficiency of Summary Judgment p692.

([4]) Article: THE FUTURE OF SUMMARY JUDGMENT by Tobias Barrington Wolff p1377.

([5]) مرجع سابق د/ وجدى راغب ص١٠١.

الخاتمة

لقد تناولت في هذا البحث دواعي اعتماد نظام الحكم المختصر في انجلترا ومعالجة هذا النظام لمشكلة البطء في التقاضي وتحقيق العدالة الناجزة، وقد تناولت في **الفصل الاول** الفكرة عامة عن نظام الحكم المختصر من حيث تحديد ماهيتة ومزاياه والهدف منه، فالحكم المختصر هو الحكم الذى يصدر من المحكمة بناء على طلب يقدمه احد اطراف الخصومة الى القاضي المختص بدون اتباع الاجراءات المعتادة لرفع الدعوى اختصارا اجراءات التقاضي العادية للحصول على حماية سريعة وميسرة للحق او المركز القانونى المنشود دون الاخلال بحقوق الدفاع، كما نجد انه من مزايا الحكم المختصر انه يوفر حماية سريعة وميسرة للحقوق والمراكز القانونية دون اهدار حقوق الدفاع، كما ان نظام الحكم المختصر نظام مرن حيث يتيح امكانية اصدار حكم مختصر في طلب مقابل، ونجد ايضا انه يوفر حماية سريعة وميسرة للحقوق والمراكز القانونية دون اهدار حقوق الدفاع، كما يوفر للمدعى الوقت والتكاليف، كما انه يوفر آلية فعالة للمحكمة لكي تبت في القضايا في وقت مبكر حيث ترى المحكمة أن المحاكمة غير ضرورية، فالسمة الرئيسية لطلبات إصدار الأحكام المختصرة هي أنها تتيح لمقدم الطلب فرصة لتقرير القضية لصالحه في مرحلة مبكرة وفي جلسة استماع قصيرة وبدون محاكمة،كما بينت ان اعتماد نظام الحكم المختصر يترتب عليه حل مشكلة البطء في التقاضي وتحقيق العدالة الناجزة.

اما الفصل الثاني فقد خصصته لتحديد المجال الاجرائى لنظام الحكم المختصر فيما يتعلق باجراءاته والاعتراض عليه وتناولنا فيه الشروط الواجب توافرها لطلب الحصول على حكم مختصر وهى ١- ان يكون الطلب داخل نطاق الحكم المختصر، ٢- توافر المفترضات الاجرائية لطلب الحكم المختصر، ٣- توافر المقتضيات القانونية للطلب أي بتقديمه وفقا للشكل الذى حدده القانون، و يترتب على تخلف احد هذه الشروط عدم قبول طلب الحكم المختصر، كما ان سوء نية الطالب يترتب عليه عدم قبول طلب الحكم المختصر ويعنى ذلك ان يكون لدى المدعى علما بان المدعى عليه لديه دفاع حقيقي.

وفى النهاية فان نظام الحكم المختصر يشكل احد اهم مظاهر تيسير اجراءات التقاضي في المواد المدنية في القانون الإنجليزي وحل مشكلة البطء في الاجراءات التي يترتب عليها مشاكل كثيرة تضر بمصالح المتقاضين من حيث البطء في الفصل في قضاياهم وعدم الحصول على حقوقهم من ناحية ومصالح القضاة ايضا من ناحية اخرى حيث تتكدس لديهم القضايا فيجدو صعوبة في حل القضايا المعروضة عليهم بطريقة سريعة، كما انه وسيلة لمنع الادعاءات أو الدفوع التي لا تحظى بأي فرصة للنجاح من المضي والانتقال إلى مرحلة المحاكمة مما يترتب عليه اهدار الوقت وفرض نفقات باهظة.